دور الجزائر في تنمية منطقة الساحل الإفريقي (2010-2020)
(مالي، النيجر، موريتانيا أنموذجا)
Algeria's role in the development of the African Sahel(2010-2020)
(Mali, Niger, Mauritania are an example)

أ.د/ دالع وهيبة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

dalaa.wahiba10@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2024/02/27 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، بالتركيز على ثلاث دول لها حدود جغرافية مع الجزائر، هي؛ مالي، النيجر، وموريتانيا، وذلك في ظل التوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية، وتشكل هشاشة البنية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي أهم التحديات التي تواجه مسار التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، لذلك سعت الجزائر لتطوير البنية الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي عبر العديد من المبادرات، لأنها أصبحت مقتنعة بضرورة الاهتمام بجوارها الإقليمي، لكن السياسة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي اصطدمت بمجموعة من العراقيل حالت دون تفعيلها، وفي مقدمتها ضعف الإمكانيات، وغياب الإرادة السياسية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الإعتماد المتبادل، الساحل الإفريقي. التكامل الاقتصادي.

Abstract: *This study aims to measure the extent of the economic interdependence between Algeria and the African Sahel States, focusing on three countries with geographical boundaries with Algeria; Mali, Niger and Mauritania, in view of the global trend towards economic blocs, The fragility of the economic structure of the African Sahel region poses the most significant challenges to the course of economic integration among the countries of the region Algeria has therefore endeavoured to develop the economic structure of the African Sahelian States through several initiatives. It had become convinced of the need to pay attention to its regional neighbourhood, but Algeria's development policy in the Sahel region had been hampered by a series of obstacles that had prevented its operationalization, notably the lack of capacity and political will.*

Keywords: *development, interdependence, the African coast. Economic integration*

مقدمة:

يشكل البعد التنموي محورا أساسيا في المقاربة الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي التي تهدف الجزائر من خلالها إلى إقامة تكتلات اقتصادية لإخراج القارة الإفريقية من حالة التخلف الذي تعيشه منذ عقود من الزمن، والحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فرضته مجموعة من العوامل أهمها القرب الجغرافي، حيث ترتبط الجزائر مع دول الساحل الإفريقي بحدود يصل طولها إلى أكثر من 1600كلم، مما يفرض على جميع الدول تحمل التزاماتها ومسؤولياتها تجاه سكان المناطق الحدودية الذين يعانون التهميش والإقصاء نتيجة غياب البرامج التنموية، وهو ما أصبح بشكل حافزا لهؤلاء من أجل الانخراط في شبكات الإجراء والمنظمات الإرهابية، ونظرا لعولمة الاقتصاد في ظل التحولات الاقتصادية العالمية أصبح الرهان على العامل الاقتصادي لتحسين أداء اقتصاديات دول الساحل الإفريقي. وتحاول هذه الدراسة تحليل مسار التكامل الاقتصادي في المنطقة خلال عقد من الزمن(2010-2020) عرفت فيه منطقة الساحل الإفريقي مجموعة من التحولات، وعليه فإن الإشكالية المطروحة:

هل نجحت السياسة التنموية الجزائرية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول منطقة الساحل الإفريقي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

1-ما هي محفزات التكامل الإقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي؟

2- ما هي أهم المبادرات الجزائرية المطروحة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين دول الساحل الإفريقي ؟

3-كيف يمكن تقييم العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة؟

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل في معرفة مدى أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل عالم التكتلات الذي فرض على الدول مجموعة من القيود، أصبح من الصعب التخلص منها بشكل منفرد، وهو ما يحتم على الدولة البحث عن إطار تكاملي، ومن هنا جاءت الرغبة الجزائرية في تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي للوصول إلى مستوى الشراكة الإقتصادية.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الآليات الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة الساحل الإفريقي، والذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه في ظل انتشار التكتلات الإقليمية، كما تهدف إلى معرفة أهمية الإعتماد المتبادل لتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة .

- **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في تحليلنا لهذا الموضوع على المنهج الإحصائي من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات والقيام بتحليلها لمعرفة امكانية تحقيق التكامل الإقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي وبالتحديد مالي، النيجر، موريتانيا.

- **الإطار النظري:**

وفي الإطار النظري اعتمدنا على النظرية الليبرالية التي تركز على مبدأ الإعتماد المتبادل كأساس للتحليل خاصة في ظل تعدد الفواعل والحاجة إلى الاندماج الإقتصادي لحل الأزمات الاقتصادية وتحقيق التكامل الإقتصادي.

وقد حاولنا الإجابة على هذه الإشكالية في ثلاثة عناصر أساسية، تناولنا فيها طبيعة العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي، ثم تطرقنا إلى أهم المبادرات التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، وفي الأخير حاولنا تقييم المقاربة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وآليات تفعيلها.

المحور الأول: طبيعة العلاقات الإقتصادية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي

عملت الجزائر على حل أزمات ومشكلات الساحل الإفريقي عبر تعزيز التعاون الإقتصادي وتأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب- جنوب، وقد تعددت مستويات التعاون بين المستوى الجماعي والثنائي.

أولا:مستوى التعاون الجماعي

سعت الجزائر إلى المساهمة في تنمية الساحل الإفريقي عير مجموعة من الآليات أهمها دعم المشاريع التنموية، ومنها " الطريق السيار العابر للصحراء" الذي يربط خمسة دول هي الجزائر، النيجر، التشاد، تونس، نيجيريا، و تم إطلاق هذا المشروع سنة 1971 وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، قبل أن يتم تعطيله بسبب جملة من العراقيل أهمها نقص الإمكانيات، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية، تم بعث أشغال الطريق خلال سنة1975.(CSA/ocdo 2012, ,p13))، (ويحتوي مشروع الطريق العابر للصحراء على شبكة متشعبة من الطرقات تقدر بـ 9400 كلم، وطريق رئيسي يتوسط القارة الإفريقية يربط الجزائر بلاغوس، تتفرع عنه ثلاثة طرق تربط عواصم كل من تونس ومالي والتشاد (Henri Plagno,2012.p19)، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة المبادلات التجارية و تحسين(الظروف المعيشية الصعبة لشعوب المنطقة، وفك العزلة عن سكان المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين شعوب المنطقة.

ويعد مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا الى أوروبا مرورا بالجزائر من أهم المشاريع التنموية في منطقة الساحل الإفريقي الذي تم الشروع فيه 14 جانفي2002، والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. النيباد . للاتحاد الإفريقي، وهو يشغل مساحة تقدر بـ4128 كلم، النيجر (841 كلم)، نيجيريا(1037 كلم)،الجزائر(2130 كلم)، ويسمح بإيصال 20 إلى 30 مليار م^3 في السنة إلى أوروبا، وقد قدرت قيمة المشروع بـ 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية مخصصة لإنشاء الهياكل القاعدية، التي تسمح بتجميع الغاز في نيجيريا، حيث تم في سنة 2009 إبرام اتفاق بين الجزائر والنيجر ونيجيريا بإنشاء القاعدة الغازية إلى غاية2015(http://arabic.people.com)

وفي ظل جهود الجزائر الرامية إلى تنمية منطقة الساحل الإفريقي، خصصت برنامجا إنمائيا موجها لدول المنطقة، حيث قامت باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي (http://arabic.people.com) ، وأجرت الحكومة الجزائرية تعديلات على قانون المقايضة، الصادر في ستينيات القرن العشرين، يسمح لتجار عدة ولايات جنوبي البلاد، بممارسة التجارة مع نظرائهم في دولتي مالي والنيجر، دون فرض التعريفة الجمركية، وقد شمل التعديل الجديد لسنة 2019 دولة موريتانيا، إضافة إلى توسيع السلع الجزائرية المستخدمة في المقايضة لتضم منتجات صناعية(الجريدة الرسمية، عدد63، 2019)، ويهدف ذلك إلى تطوير المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية المجاورة من أجل خلق أسواق جديدة للصناعات المحلية،و تحسين أداءها لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الأوروبية، وحتى في بعض دول الجوار مثل تونس والمغرب،وفي فيفري 2020، أعلنت الجزائر عن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي للتضامن والتنمية((ALDEC))من أجل مساعدة الدول الإفريقية وخاصة دول الساحل الإفريقي..(Salim Chena,201,p09)

. كما قامت الجزائر بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي، حيث ألغت ديون عدة دول إفريقية منها دول الساحل الإفريقي قدرت بـ03 مليار دولار في سنة 2012(Ibid,p10)، بالإضافة إلى إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، تعتبر من الدول الأقل نموا في إفريقيا في سنة 2013، وهي البنين، بوركينا فاسو،الكونغو، إثيوبيا، غينيا،غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل وتنزانيا (صارة أوبراهيم، 2014، ص04)، وإلغاء الديون حسب الطرف الجزائري يدخل ضمن تعزيز سياسات التضامن الإفريقي، وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي خاصة دول الساحل الإفريقي وذلك في إطار تعزيز التعاون بين دول القارة الإفريقية.

ومن بين آليات تعزيز التعاون التي اعتمدتها السياسة الجزائرية في المنطقة، آلية المساعدات، وذلك بالنظر إلى ضعف إمكانيات دول الساحل الإفريقي مقارنة بالجزائر، وعلى سبيل المثال قامت الجزائر بتمويل عمليات حفر آبار المياه، و إنشاء مراكز التكوين والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي، وفي النيجر وفي التشاد، كما منحت مساعدات بقيمة 10 ملايين دولار كمواد غذائية لدول الساحل سنة 2010.

(http://akhbars.magreb.com)

ثانيا: مستوى التعاون الثنائي

عملت الجزائر على تطوير التعاون الثنائي مع دول الساحل الإفريقي بالرغم من التفاوت بين الإمكانيات الاقتصادية لهذه الدول، وذلك عبر مجموعة من الآليات أهمها، تقديم المساعدات الاقتصادية، إلغاء الديون، رفع حجم المبادلات الاقتصادية، تشجيع الاستثمار.

1 -التعاون الجزائري النيجيري

تم تنصيب اللجنة التقنية الجزائرية- النيجيرية في قطاع الأشغال العمومية بهدف ترقية التعاون الثنائي خاصة فيما يتعلق بالتكوين وتبادل الخبرات في تكنولوجيات الإنجاز الجديدة، حيث قامت الجزائر بتمويل

وانجاز الشطر النيجيري الرابط بين منطقتي اسماكا وأرليت الخاص بالطريق السيار العابر للصحراء، وعملت على متابعة إنجاز آخر شطر من الطريق للصحراء على التراب النيجيري على مسافة 223كلم[1] (http://akhbars.magreb.com)، بالإضافة الى توقيع اتفاقية شراكة في إطار مشروع خط الألياف البصرية العابر للصحراء و الذي من شأنه أن يدعم ويؤمن في كل بلد يعبره شبكة الاتصالات الدولية ذات البند العريض، ويسمح للسكان بالاستفادة من خدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال بسعر معقول بالإضافة إلى المساهمة في الحد من الفقر و تطوير خدمات الإدارة الالكترونية و التعليم الالكتروني و الصحة الالكترونية والتجارة الالكترونية. ، كما قامت الجزائر في سنة 2019بالتصديق على مذكرة التفاهم مع النيجر في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الموقّعة في نيامي(النيجر) مارس 2017 ، وفي مجال التكوين المهني تم التوقيع على خارطة الطريق التي تشكل برنامج عمل لسنتي2019/ 2020، والمتمثل أساسا في تطوير التعاون بين مؤسسات الجنوب الجزائري مع نظيرتها من النيجر (حنين العتوم، 2020).

وتتمحور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والنيجر على قطاع الطاقة، حيث حصل مجمع سوناطراك على عقود للتنقيب بمنطقة كافرا شمال النيجر، إضافة إلى اتفاقيات محدودة بين البلدين تشمل التعاون التقني والعلمي والتعليم العالي والتكوين المهني، ومجالي الفلاحة والري، وقامت الجزائر بتطوير علاقاتها التجارية مع النيجر بتنويع صادراتها إليها، وعلى سبيل المثال قامت الجزائر بتصدير أولشحنة أسمنت إلى النيجر في بداية سنة 2019 (https://e3arabi.com/).

2- **التعاون الجزائري المالي**: تعتمد دولة مالي في اقتصادها على الزراعة بشكل أساسي؛ حيث تقوم بإنتاج العديد من المنتجات الأساسية التي تعدّها للتصدير للعديد من بلدان العالم ومنها الجزائر كالذرة،كاسافا، الأرز، قصب السّكّر، القطن والخضروات المتنوعة (Salim Chena,2013,p09)، وتعمل على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم تسهيلات متنوعة للمستثمرين الأجانب بداخل البلاد؛ لتحريك العجلة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما توفّر العديد من فرص العمل للسكان المحليين وتُقلل من مشكلة البطالة المقدرة بـ 30% حسب إحصائيات 2020(http://akhbars.magreb.com) ، وفي هذا الإطار قامت بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر خاصة في ظل التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين على كافة المستويات بحكم الامتداد الجغرافي والتاريخي والثقافي.

وقد حصلت الجزائر على مشاريع استثمارية تشمل مجالات الصحة والتعليم في عدة محافظات بمالي كمحافظة كيدالو، غاو، وتمبكتو،بالإضافة إلى منح مبالغ مالية منها 1.5مليار أورو كالتزام منها بإطلاق مشاريع إقتصادية في إطار اتفاق السلام بين الحكومة المالية ومسلحي الطوارق في جويلية 2006،كما منحت الجزائر سنة 2010 مساعدات بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية، موجهة لتمويل مشاريع تنموية لفائدة ثلاثة مناطق في شمال مالي غاو وكيدال وتومبوكتو ، وذلك تجسيدا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية التي عقدت في جوان2009 ببماكو، والتي توجت بالمصادقة على عدة مشاريع جوارية، ويتعلق الأمر ببناء وتجهيز ثلاثة مراكز للتكوين المهني، ومراكز للمساعدة الاجتماعية، وحفر ثلاثة آبار

في كل محافظة من شمال مالي، وكذا تشييد مركزي علاج وترميم مركز ثالث سنة 2010، كما تم تنصيب ثلاث محطات للاتصالات في مالي خاصة بعد إطلاق الجزائر لقمرها الصناعي سنة 2017، وبالرغم من ذلك إلا أن التبادل التجاري بين البلدين ضعيف جدا، حيث لا يزيد عن 1,06 مليون دولار فقط، تمثل أساسا في صادرات الجزائر من الأدوية و المنتجات الالكترونية و الغذائية إلى مالي بـ1 مليون دولار، وواردات الجزائر من مالي بـ660.000 دولار من المنتجات الغذائية، حسب إحصائيات 2018(www.anbaa.info).

3-التعاون الجزائري الموريتاني

سعت الجزائر إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع موريتانيا بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية لها حيث تعتبر بوابة الجزائر إلى منطقة غرب إفريقيا التي حققت اقتصاديات دولها قفزة نوعية، وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات في تعزيز التعاون الاقتصادي، كإلغاء الديون التي تعتبر أهم وسائل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، حيث كانت موريتانيا أكبر المستفيدين من عملية إلغاء الديون التي بادرت بها الجزائر، وذلك من خلال إسقاط ديون عليها مقدرة بقيمة 250 مليون دولار سنة 2013 .

وقد تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر وموريتانيا شملت عدة مجالات على رأسها الطاقة، حيث تم منح بعض عقود التنقيب والاستكشاف النفطي في موريتانيا لشركة سوناطراك الجزائرية خاصة وأنها تتوفر على ثروة طاقوية هائلة، فقد بلغت كميات الغاز الطبيعي المكتشف قبالة السواحل الموريتانية إلى 15 تريليون قدم مكعب، وتغطي من 30 إلى 50 سنة من الإنتاج المتواصل، ويتوقع زيادة حجم الاكتشافات إلى أكثر من 50 تريليون قدم، وفي مجال التعليم العالي والتكوين المهني تم الاتفاق على رفع عدد المنح للطلبة الموريتانيين وتكثيف تبادل البعثات الطبية بين الطرفين، وفيما يتعلق بمجال الصيد البحري تم تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لتعزيز التعاون في هذا الميدان، وفي إطار تعزيز التعاون الاقتصادي تم إنشاء مجلس الأعمال الجزائري الموريتاني في 2017 (محمد عاشور، 2020، ص 80).

وساهم تشغيل أول معبر تجاري على الحدود بين الجزائر وموريتانيا في 10 أكتوبر 2018 على زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين، حيث يعتبر المعبر الحدودي بمثابة نقطة تبادل ما بين الجزائر ومنطقة غرب أفريقيا مرورا بالأراضي الموريتانية، بعدما ظلت المنافذ البحرية والجوية الوسيلة الوحيدة للتبادل التجاري بين دول المنطقة، ويقع المعبر على الحدود المشتركة المقابلة لكل من ولايتي "تيرس زمور" الموريتانية، و"تيندوف" الجزائرية، يبلغ طوله 1200 كلم، وهو يتألف من 49 وحدة من البناء الجاهز منها 46 مكتبا مخصصا لجميع إجراءات الدخول والخروج، بالإضافة إلى 4 مواقف للسيارات ومرافق مخصصة للراحة، حيث ساهم هذا المعبر الحدودي في زيادة تدفق السلع والمنتجات الجزائرية إلى أسواق موريتانيا(2018-2020)، خصوصا بعد تنظيم نسخة 2016 من معرض المنتجات الجزائرية في موريتانيا، الذي شارك فيه 17منتجا ومصنعا جزائريا، تتراوح معروضاته ما بين المنتجات الغذائية والزراعية إلى صناعات السيارات والتجهيزات الكهربائية والمعدات المنزلية، كما زاد الطلب الجزائري على الماشية الموريتانية ومنتجات الصيد، في ظل وجود شركات جزائرية تعمل بقطاع الثروة السمكية الموريتانية. (مختار بوروينة، 2018، ص06)

ورغم ذلك، إلا أن حجم المبادلات بين الطرفين لم يتجاوز 4 مليون دولار في الثلاثي الأول من سنة 2018 وأقل من 60 مليون دولار سنة 2017، وهذا ما يتطلب اتخاذ تدابير جديدة لتحقيق الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وموريتانيا، ذلك عبر اتفاقيات ثنائية، إلا أن فتح المعبر الحدودي جعل الجزائر تصبح أول الشركاء التجاريين لموريتانيا في إفريقيا، حيث شكلت الصادرات الجزائرية نسبة 28% من إجمالي صادرات موريتانيا في سنة 2019 (مختار بورينة،2018، ص06).

وبذلك يظهر أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي بقيت محصورة في مجالات معينة كقطاع الخدمات، وبعض المبادلات التجارية المحدودة في قطاع الطاقة، الزراعة، المعادن، كما ترتكز هذه العلاقات أساسا على المنح والمساعدات التي تقدمها الجزائر لتمويل بعض المشاريع، والتي تبقى غير كافية في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم الذي تشهده الجزائر من جهة نتيجة لتراجع أسعار النفط ونتيجة الأزمة الصحية بعد انتشار وباء كورونا سنة 2019، بالإضافة إلى هشاشة وضعف البنى الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي من جهة أخرى، وتفاوت القدرات المادية والبشرية .(أنظر الجدول رقم (1)و (2).

الجدول رقم 1: معدلات النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي(الدول المعنية بالدراسة)، وطبيعة المبادلات التجارية (السنة 2019)

البلد	نسبة النمو%	المبادلات التجارية
الجزائر	0.8	المحروقات، المواد الغذائية، مواد كهرومنزلية
مالي	1.5	المنتجات الزراعية –المواشي
النيجر	6.3	المنتجات الغذائية-المعادن(اليورانيوم-االذهب)
موريتانيا	4.3	الأسماك-المعادن(الحديد، النحاس، الذهب، المواشي)

المصدر: إعداد الباحث بتصرف بالإعتماد على بيانات:

AfricanDevelopement Bank Group,**AfricaEconomic 2020.**

https://www.afdb.org/en/countries/

الجدول رقم 2: عدد سكان دول الساحل الإفريقي (الدول المعنية بالدراسة) لسنة 2020

البلد	عدد السكان/نسمة
الجزائر	43.849.360
مالي	20.250.833
النيجر	24.074.693
موريتانيا	2.850.000

المصدر: إعداد الباحث بتصرف بالإعتماد على بيانات من:

AfricanDevelopement Bank Group,AfricaEconomic 2020.

https://www.afdb.org/en/countries/

نستنتج من الجدول رقم (1) وجود تفاوت في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك حسب النشاط الاقتصادي الذي ترتكز عليه اقتصاديات هذه الدول، فالجزائر عرفت تراجعا كبيرا في نسبة النمو لاعتمادها على قطاع المحروقات الذي تأثر بتراجع أسعار النفط نتيجة الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، كما تعرف باقي الدول التي تعتمد على الزراعة، وتربية المواشي تراجعا في النمو عند حدوث مشاكل بيئية كالجفاف والتصحر ،كما أن تنوعالنشاطات الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي يشكل فرصة هامة أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المواد المنتجة داخل دول المنطقة، وهي خطوة هامة أمام تحقيق التكامل الاقتصادي.

ويبين الجدول رقم (2) أن وجود كتلة بشرية مقدرة بأكثر من 90 مليون نسمة، يسمح بتوفير اليد العاملة في مختلف المجالات، كما يساعد على إنشاء سوق مشتركة بين دول المنطقة في ظل وجود طاقة استهلاكية كبيرة، تسمح بامتصاص نسب البطالة العالية في هذه الدول، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تحرير التجارة البينية بين دول الساحل الإفريقي، وضمان حرية تنقل البضائع والأشخاص.

المحور الثاني: المبادرات التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد شهدت إفريقيا، كباقي قارات العالم، نشاطا تكامليا إقليميا واسع النطاق، فلا يكاد يخلو مكان فيها من محاولات تكاملية، ومن تجارب التكامل الاقتصادي الإفريقي؛ التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا(الإيكواس) عام1975، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا(الإيكاس) عام 1983، ومنظمة إيجاد، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (كوميسا) عام 1982واتحاد المغرب العربي عام 1989، وتجمع تنمية الجنوب الإفريقي(السادك) عام 1992، تجمع دول الساحل والصحراء- عام 1998

(Developement Bank Group, 2020)، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)2001 التي كان للجزائر دورا مهما في إنشائها.

أولا:**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(النيباد) NIPAD**

تعتبر مبادرة النيباد– الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (2001) أهم مبادرة تنموية تكاملية قادتها الجزائر في إفريقيا بهدف إعادة بناء العلاقات مع الأطراف الخارجية على مبدأ الشراكة وليس المعونة التي جعلت إفريقيا مكبلة بقيود التبعية،وتشكلت مبادرة «النيباد »من دمج مبادرتين**MAP** و **OMIGUA** بقيادة الدول الخمس المؤسسة وهي الجزائر، ومصر، والسنغال، ونيجيريا و جنوب إفريقيا[2](www.afdb.org) ، والتي وضعت أرضية لرؤية الأفارقة الشاملة حول كيفية إعادة هيكلة اقتصاد القارة وإدماجها في الاقتصاد العالمي باستغلال واستثمار الإمكانات الذاتية، لتحقيق مجموعة من الأهداف منها القضاء على الفقر، وتمكين الدول الإفريقية من استغلال إمكانياتها لتحقيق التنمية المستدامة، والحرص على عدم تهميش القارة الإفريقية في مسار العولمة، وتفعيل دورها في الاقتصاد العالمي.

وأدت أزمات القارة الاقتصادية إلى خروج المبادرة من إطارها الإفريقي إلى الإطار العالمي بهدف الحصول على الدعم الضروري لتجسيدها ، فتبنتها في البداية دول مجموعة الثماني الصناعية التي قرر زعماؤها إلغاء مليار دولار من الديون الإفريقية في قمة اليابان سنة 2000 التي شارك في أشغالها الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، وفي قمة 2001 تقرر استفادة إفريقيا من صندوق مكافحة مرض الايدز ، وصندوق دعم التعليم في الدول النامية فضلا عن إلغاء 53 مليار من أصل 74 من الديون المترتبة على 23 دولة إفريقية، منها دول الساحل الإفريقي (**William Ukpe**,**2020**)، ثم قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم حوار رفيع المستوي حول«النيباد» في16 سبتمبر 2002 واعتمدت «النيباد» في قرارها 7/57 الصادر في نوفمبر2002 كإطار لتنمية إفريقيا، ودعت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية إلى تكييف برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية في إفريقيا مع برامج عمل «النيباد»، وكان للجزائر دور كبير في عرض مشروع النيباد على الأطراف الدوليين للحصول على دعم المبادرة.

وفي إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(NIPAD) تم الإطلاق الرسمي لمنطقة التبادل الحر (زلاك) خلال القمة الاستثنائية التي تم عقدها سنة 2018 في كيغالي برواندا كخطوة مهمة نحو تحقيق الاندماج الاقتصادي، وتشمل منطقة التبادل الحر السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) ومجموعة شرق إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واتحاد المغرب العربي، تجمع دول الساحل والصحراء، شرط أن تكون البضائع المتبادلة منتجة داخل إفريقيا، ويجب أن تصل مستويات النمو إلى الانسجام لأنه لا يجب أن تكون هذه المنطقة على حساب بلدان لها أسواق كبيرة. (Amar Bouzid,2010,pp44-45)(أنظر الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3:تداخل العضوية في التجمعات الاقتصادية الإقليمية لدول الساحل الإفريقي

البلد	نوع العضوية	المنظمات الإقليمية الفرعية
الجزائر	أحادي	1-اتحاد المغرب العربي Arab Maghreb Union (UMA).
مالي والنيجر	ثنائي	1-تجمع دول الساحل والصحراء EconomicCommunity of Sahel-Saharan States (CEN-SAD) 2- السادك Southern African Development Community)SADC(
موريتانيا	ثنائي	1-اتحاد المغرب اتحاد المغرب العربي Arab Maghreb Union (UMA) 2-تجمع الساحل والصحراء EconomicCommunity of Sahel-Saharan States (CEN-SAD)

المصدر: سامي السيد أحمد، **"التكامل الإقليمي الإفريقي، المركز العربي للدراسات والبحوث**، القاهرة، جويلية ،2015**(بتصرف)** ونستنتج من الجدول رقم (3) أن تعدد عضوية دول الساحل الإفريقي محل الدراسة في التجمعات الإقليمية، يؤدي إلى تعدد التزاماتها وتضاربها في كثير من الأحيان، حيث تصبح مضطرة لإتباع وتبني أكثر من سياسة، وتبني برامج عمل متعددة، ووضع أطر قانونية مختلفة تتماشى مع طبيعة التجمع، بالإضافة إلى الالتزامات المالية، وبالنظر إلى محدودية موارد هذه الدول تجد نفسها عاجزة كليا أو

جزئيا عن الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم تصبح عبئا على التجمعات التي تتمتع بعضويتها وتؤثر سلبا على كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، وبذلك فإن التشابك والتداخل بين التكتلات الإقليمية يقوض فرص التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة وكلفة، مما يتطلب مراجعة عملية التكامل الاقتصادي في إفريقيا بإيجاد إطار عمل جماعي توافقي لتحقيق الاندماج الاقتصادي.

وقد تأثر مسار الاندماج الإفريقي بسبب التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد انتشار وباء كورونا، حيث قرر الاتحاد الأفريقي في جويلية 2020 إرجاء تنفيذ «الاتفاقية القارية الأفريقية للتجارة الحرة AFCFTA»، بدلا من الإسراع بتنفيذها، والتي تعد من أكثر مشروعات التجارة الحرة طموحا في القارة الإفريقية، إذ تستهدف إزالة القيود التجارية بين 54 دولة أفريقية بناتج محلي إجمالي يتجاوز 3.4 تريليون دولار، وتعزيز آفاق التعاون التجاري والاقتصادي للقارة التي يزيد تعدادها على 1.3 مليار نسمة، وكان من المقرر بدء المرحلة الأولى لنقاش القواعد واللوائح وصياغتها، تمهيداً لإطلاق الاتفاقية القارية في 1 جويلية 2020، (جمال إسماعيل، 2010، ص16)، على أن تبدأ المرحلة الثانية للنقاشات حول الاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية وتنتهي بحلول شهر جانفي 2021 ، ويؤكد خبراء أفارقة ودوليون أن منطقة الساحل الأفريقي هي أكثر المناطق تضررا من الوباء، وهي بأمس الحاجة إلى تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة وإزالة القيود التجارية عبر البلدان الأفريقية لرفع مستوى النمو الاقتصاد (ي.ب، 2011، ص7)

ثانيا:تنمية المناطق الصحراوية في الساحل الإفريقي

في إطار مبادرات الجزائر التي تهدف إلى العمل على تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي قامت الجزائر بمبادرة لإنشاء منظمة صحاري العالم والذي تم تأسيسها سنة 2002 ومقرها الجزائر، وقد لعبت الجزائر دورا في جعل للمنظمة وضع المراقب الدائم لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 2004 ، وتهدف إلى جعل الصحراء منطقة صالحة للحياة من خلال المحافظة على ثرواتها والعمل على تنميتها.

كما قامت الجزائر بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي، وكان لها دور مهم في منظمة مرصد الصحراء والساحل، حيث تمكنت هذه المنظمة من الخروج بقرارات مهمة خلال الدورة 13 لمجلس إدارة المنظمة التي انعقدت الجزائر يومي 30-31 مارس2010، منها تشكيل لجنة تقنية تضم ثمانية دول هي(الجزائر، ليبيا، النيجر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، السنغال ونيجيريا) من أجل إنشاء إستراتيجية مالية جديدة، بهدف مكافحة التصحر، والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في إفريقيا لتعزيز الشراكة بين الدول الإفريقية خاصة الواقعة في منطقة الساحل (الياجوري سمر حسن، 2020، ص72).

وفي هذا الإطار أشرفت الجزائر على العديد من اللقاءات والمؤتمرات حول تنمية إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء منها المؤتمر الإفريقي الثالث حول تطبيق العلوم والتقنيات الفضائية في التنمية المستدامة بالجزائر العاصمة من 07- 09 ديسمبر2009 بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين والأفارقة[3] (**Chena**

(Salim,2013,p10)، وقد تم في هذا المؤتمر المصادقة على اتفاقيتي تعاون، تتضمن الأولى إنشاء مكتب للدعم الإقليمي بالجزائر في إطار برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالة الكوارث، أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بكوكبة الأقمار الصناعية لإدارة الموارد الإفريقية من خلال الحصول على صور ومعلومات فضائية وذلك بالتعاون بين أربعة دول هي الجزائر، جنوب إفريقيا، كينيا ونيجيريا.

كما أشرفت الجزائر على تنظيم مؤتمر دولي في سبتمبر 2011 لتنمية المناطق الصحراوية خاصة في دول مالي، النيجر، موريتانيا، باعتبار أن الجزائر أكبر الدول الداعمة لها، وشاركت فيه 40 دولة، في مقدمتها دول مجلس الأمن الدولي، ودول الإتحاد الإفريقي لدعم جهود التنمية في هذه المنطقة حتى لا تتحول إلى بؤرة للإرهاب (Martin Ohouda,2002,p12).

وبالرغم من أهمية هذه المبادرات إلا أنها ظلت مجرد وعود وآمال لم تتجسد على أرض الواقع، في ظل ضعف الإمكانيات، وعدم وجود إستراتيجية تنموية موحدة تتماشى مع واقع دول المنطقة، بالإضافة إلى رغبة الأطراف الخارجية في الحفاظ على علاقة التبعية رغم حملها لشعارات تنمية إفريقيا.

المحور الثالث: تقييم السياسة الاقتصادية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وآليات تفعيلها

إن أصعب المشكلات التي تواجه السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي هي مشكلة التنمية خاصة في المناطق الحدودية، والذي يتطلب إمكانيات بشرية ومادية ضخمة، وهو ما يشكل عقبة كبيرة أمام نجاح المقاربة التنموية في منطقة الساحل الإفريقي، والذي يتطلب توفر إرادة سياسية حقيقية لإخراج المنطقة من دائرة الفقر والتخلف.

أولا: صعوبات تجسيد المقاربة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الحكم بفشل مختلف المبادرات التنموية التي قامت بها الجزائر مرتبط بجملة من المؤشرات منها ضعف البنى الاقتصادية وتفاوت القدرات، وضعف التبادلات التجارية، فأغلب الاتفاقيات التي تم عقدها بين هذه الأطراف كانت عبارة عن اتفاقيات خاصة بقروض ومساعدات قدمتها الجزائر لدول الساحل الإفريقي وعلى رأسها مالي والنيجر وموريتانيا، كما كان حجم المبادلات التجارية ضعيف، وهو ما يؤكد على أن العلاقة لم ترق إلى شراكة اقتصادية بل كانت مجرد إعانات تتم من اتجاه واحد في شكل قروض قدمتها الجزائر لدول المنطقة.

ولذلك فإن فشل دول المنطقة في تحقيق التكامل الاقتصادي راجع لعدة أسباب أهمها Henri plango2012)

أ-تفاوت القدرات الاقتصادية بين دول المنطقة: حيث نجد اختلاف كبير بين دول المنطقة، إذ توجد بعضها تحت خط الفقر، وتعيش بعضها على القروض والمساعدات في ظل اقتصاد منهار، وهناك دول فقيرة تغيب فيها أدنى شروط التنمية الاقتصادية.

ب-غياب الإرادة السياسية والولاءات الضيقة والنزعة القطرية: يعتبر أهم عائق يقف أمام توحيد جهود دول المنطقة لتحقيق تنمية اقتصادية، هو غياب الإرادة السياسية المرتبطة دائما بالولاء لأطراف خارجية، بالإضافة إلى التحجج دائما بمبدأ سيادة الدولة وغلق الباب أمام أي تدخل في سياستها الداخلية.

هشاشة البنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، تشكل عقبات اقتصادية حيث توجد 16 دولة حبيسة في ت-إفريقيا ليس لها منافذ بحرية كدول الساحل الإفريقي مما يضعف حجم التبادل التجاري: فالافتقار إلى وسائل النقل والاتصالات يقف عائقا أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى ويؤثر على عملية التكامل الاقتصادي.

ث-التبعية الخارجية: إن أهم عائق يعرقل الجهود التنموية في دول الساحل الإفريقي، هو التبعية الخارجية المرتبطة بحقبة الإستعمار، حيث عملت الدول المستعمرة على ربط اقتصاديات الدول الإفريقية بها ضمن شروط منحها للإستقلال، في حين خرجت وتركت أنظمة اقتصادية هشة، وبنى اقتصادية محطمة، زادت من متاعب الدول الإفريقية وقدرتها على مواكبة تحولات النظام الاقتصادي العالمي.

ح-الفساد: يعتبر من أهم معوقات التنمية في إفريقيا ، حيث تشير الدراسات إلى أن61% من سكان القارة الإفريقية يعيشون في دول تصنف كدول ذات معدلات فساد مرتفعة، ومن أهم الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة، تدهور كفاءة الإنفاق العام، والتآكل السريع للبنية التحتية وتدني جودتها، بالإضافة إلى أثره السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤدي إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية، وعلى النمو الاقتصادي، وهذا كله يعيق عملية التكامل الاقتصادي.

ج-تدهور الأوضاع الأمنية:حيث أن أهم ما يميز منطقة الساحل الإفريقي هو غياب الأمن والاستقرار، بسبب انتشار النزاعات المسلحة الناتجة عن غياب الانسجام المجتمعي، وانتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وهو ما أثر سلبا على عملية البناء الاقتصادي في ظل وجود بنية اقتصادية ضعيفة، وأخرى مدمرة بفعل الحروب والنزاعات.

كل هذه العوامل شكلت عراقيل كبيرة أمام تحقيق تكتل إقليمي يساهم في حل جزء من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، وجعلت حاضرها ومستقبلها مرهون بأطراف خارجية، وهو ما زاد من الحاجة إلى البحث عن الآليات الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر إدراك حقيقة الإمكانيات التي تتوفر عليها دول المنطقة، لتعزيز الاندماج الإفريقي.

ثانيا:آليات تفعيل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة

تواجه دول الساحل الإفريقي مجموعة من التحديات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، وهو ما يفرض عليها العمل في إطار جماعي لإيجاد آليات وميكانيزمات فعالة، ووضع إستراتيجية مشتركة خاصة في الجانب التنموي، وذلك من خلال التعاون والتنسيق الإقليمي في إطار التنظيمات الجهوية والإقليمية كمنظمة الإتحاد الإفريقي والعمل على تطويرها وتفعيل أدائها، ومن خلال خلق مؤسسات جديدة لها وضع قانوني

ومؤسساتي يسمح لها باتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات بما يعمل على تحقيق الأمن والإستقرار لتحقيق التنمية.

ويرتكز نجاح أي تجربة تنموية على الاستثمار في العنصر البشري ، وهذا ما يتطلبه الأمر في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إدماج شعوب المنطقة في مشروع اجتماعي اقتصادي خاصة عبر الشريط الحدودي، فالمشكل الذي تواجهه دول المنطقة ومنها الجزائر هو انتشار ظاهرة الإرهاب وتصاعد منسوب الجريمة المنظمة، وهو ما نتج عنه مشاكل كبيرة كمشكلة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، ما يفرض على دول المنطقة إدراك حجم التهديدات الأمنية، وتوحيد الجهود الإقليمية والدولية لمواجهتها انطلاقا من العمل على حل كل النزاعات والأزمات بالمنطقة كالأزمة المالية والليبية.

كما أن العمل على إقامة المشاريع التنموية واستقطاب العمالة بمختلف مكوناتها سيساهم في تحويل المناطق الصحراوية من معبر عصابات التهريب والجريمة إلى أقطاب اقتصادية. وذلك من خلال إنشاء البنى التحتية كبناء السدود والآبار، واستصلاح الأراضي، وتوفير مختلف المرافق العمومية، وإقامة الطرقات، وهو ما يتطلب الإسراع في إنجاز مشاريع البنية التحتية كالطريق العابر للصحراء، ومشروع إنجاز طريق الربط بالحديد والغاز الطبيعي، لأن تحسين شبكة الطرقات بالمنطقة سيسهل من عملية تنقل البضائع والأشخاص، وسيعمل على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي كالقطاع التجاري والسياحي.

وتحقيق التنمية بمنطقة الساحل الإفريقي مرتبط أساسا بإعادة هيكلة اقتصاديات دول المنطقة، واستغلال كل الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها، وتبادل الخبرات خاصة في مجال التكنولوجيا، وإعطاء دور كبير للتنمية في القطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام، وتأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية، والتزام مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية والمالية، وإصلاح الهياكل المالية، وفتح الأسواق وتحسين الأداء الحكومي، وتفعيل المجتمع المدني، مع ضرورة التركيز على قطاعات تنموية تربط الدول بعضها ببعض مثل الاتصالات، والطرق والطاقة والمياه.

ويمكن للجزائر أن تلعب دورا محوريا في المنطقة عبر قيامها بمبادرات تنموية، من خلال المساهمة في إنجاز جزء مهم من المشاريع التنموية في المناطق الحدودية كالطرق والاتصالات، ما قد يساهم في فتح مناصب شغل، واستقطاب شباب المنطقة لهذه المشاريع لقطع علاقتهم بالتنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، كما أن تعزيز التعاون الثنائي والجماعي في المنطقة بأبعاده المختلفة يعتبر آلية فعالة لتعزيز الثقة بين دول المنطقة، وغلق الطريق أمام الأطراف الخارجية التي تعمل دائما على زعزعة هذه الثقة وزرع الفتن وإثارة النزاعات في المنطقة.

كما يجب تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، وذلك بالعمل على تبني إستراتيجية جديدة تعتمد على تدعيم التبادلات الاقتصادية بين دول المنطقة و تسهيل تنقل البضائع والأشخاص، وتنسيق الجهود الأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وضرورة وضع آليات فعالة لمعرفة

مدى تجسيد المشاريع المندرجة ضمن هذه المبادرة خاصة ما يتعلق بالحكم الراشد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل على حل مشكلة التمويل لتحقيق الاستقلالية عن الأطراف الخارجية، والخروج من دائرة المشروطية التي تشكل عامل ضغط على الدول الإفريقية، وتعرقل مسار التنمية الاقتصادية.

ولذلك يجب على الجزائر ودول الساحل الإفريقي العمل الجاد على الخروج من دائرة التبعية الخارجية، والتحرر من القيود التي فرضتها عليها الأنظمة الغربية خدمة لمصالحها، عبر مجموعة من الآليات أهمها إعطاء الأولوية للتعاون جنوب جنوب، بالإضافة إلى التوجه نحو بناء علاقات مع دول أصبح لها ثقل كبير في الاقتصاد العالمي و لا تنتهج سياسة تدخلية في شؤون الدول كالصين وروسيا.

خاتمة

إن اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل مرتبط بمجموعة من العوامل أهمها الارتباط التاريخي والجغرافي، والتوجه العالمي نحو التكتلات الإقليمية، كما أن غياب التنمية في المناطق الحدودية مع دول الساحل الإفريقي ساهم في انتشار التهديدات الأمنية، لذلك تبنت الجزائر مقاربة أمنية يرتكز جزءا منها على الجانب التنموي في إطار ما يسمى بالإستراتيجية الاستباقية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التعاون والتنسيق الجماعي بين دول الساحل الإفريقي ضرورة لتحقيق التنمية.

تلعب الجزائر دورا محوريا في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تبنيها مقاربة تنموية ترتكز على أولوية التعاون الإقليمي، وتفعيل العمل المؤسساتي والتشريعي المشترك قصد تجسيد المشاريع التنموية في المنطقة.

- تباين قدرات الساحل الإفريقي، وهشاشة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لأغلبها، واختلاف السياسات الجمركية، وتشابه هياكل الإنتاج، وضعف التبادل التجاري، بالإضافة إلى التبعية الخارجية، شكلت عوائق كبيرة أمام نجاح أي مبادرة تكاملية في المنطقة.

-التوجه التدريجي نحو الاندماج الاقتصادي، والعمل على تقوية البنى الاقتصادية لدول المنطقة أساس لنجاح عملية التكامل الاقتصادي.

-توفر إرادة سياسية حقيقية، وبناء جسور الثقة بين دول الساحل الإفريقي، تعتبر مداخل مهمة لإخراج المنطقة من دائرة الفقر والتخلف والنزاعات.

ومن خلال تحليلنا لهذا الموضوع ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة القيام بإصلاحات عميقة في المنظومة الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي لنجاح أي عملية تكاملية.
- القيام بدراسة عميقة لمجالات التعاون الاقتصادي المرتبطة بإمكانيات كل دولة لرفع حجم التبادل التجاري.

- إشراك الخبراء الاقتصاديين في البحث عن سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الساحل الإفريقي.
- دعم مراكز البحث المهتمة بالشأن الإفريقي في الجزائر، والاهتمام بالدراسات الصادرة عنها من قبل صناع القرار.
- تقييم مستويات التعاون الجزائري مع دول الساحل الإفريقي للوقوف عند العراقيل والعمل على إزالتها.

قائمة المراجع

1-الجريدة الرسمية،2019، عدد63، الجزائر.

2-محمد عاشور، التجمعات الاقتصادية في إفريقيا، الخريطة، التصنيف، التحديات والفرص،(2020) مجلة قراءات إفريقية، عدد44.القاهرة.

3-مختار بوروينة ،النيباد الإفريقية وطموح التبادل القاري الحر،(2018)، عمان، مؤسسة عمان للنشر والإعلام.

4-صارة أوبراهيم،«إنجاز أشغال الطريق العابر للصحراء بلغت 90%»،(2014)، الأحداث(يومية جزائرية)، عدد4086 .

5-جمال.إسماعيل،(2010) «العلوم والتقنيات الفضائية – إفريقيا تحديات التنمية المستدامة»، مجلة الجيش، عدد 558، الجزائر.

6-ي.ب(2011)، افتتاح مؤتمر دولي في الجزائر حول الساحل الإفريقي، جريدة الرياض، عدد15781.

7-الياجوري سمر حسن، (2020)"الفساد والنمو الاقتصادي الشامل في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة قراءات إفريقية،عدد 42، القاهرة.

8-Secrétariat du Club du Sahel et del'Afrique de l'Ouest(CSA /ocdo),(2012),2012, sahélienne» ,Rapport d'information, N° 4431 deposé en application de l'article 145 du Règlemen par la Commission des affaires étrangerest Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationaleFrançaise , paris .

9-Salim Chena(2013), «l'algérie et son Sud:quelques enjeux sécuritaires ?»,note de l'ifri(programme Moyen-Orient et Méditerranée», France.

10-William Ukpe (2020), AFCFTA is a powerfultool for Africa'seconomicintegration – ECA, July 8, 2020.

11 - Amar -Bouzid,Amal F. C. et MalikaAït-Amira, «Sahel au cœur de la tourmente»,(le Dossier d' El Djeich), revie d'Al Djeich, n 561,2010

12-Martin Ohouda,(2002)leNepad et les enjeux du développement en Afrique, Paris.

13-Plagnol(Henri) etLoncle(Francois),(2012),« La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne» ,Rapport d'information, N° 4431 deposé en application de l'article 145 du Règlemen par la Commission des affaires étrangerest Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationaleFrançaise.

14 . الجزائر تحشد دول الساحل الإفريقي في مواجهة تهديدات القاعدة والتدخل الأجنبي:
http://arabic.people.com.cn/31662/6924583.html, 09/19/2010

15- www.startimes.com,vu:1/01/2012.

16-الجزائر- النيجر: قطاع الطاقة يمكنه أن يكون مجالا أساسيا لتعزيز العلاقات الإقتصادية بين البلدين تاريخ التصفح2017/12/7.

http://akhbars.magreb.com/regional/2017.

17- https://www.gov.uk/2019

18- حنين العتوم(2020)، اقتصاد دولة مالي، : تاريخ التصفح2020/07/23.

https://e3arabi.com/.2020

19-الجزائر- مالي- ارادة قوية لرفع حجم التبادل الاقتصادي الى مستوى العلاقات السياسية، تاريخ التصفح:2020/07/23 .

https://e3arabi.com/2018

20-الجزائر- النيجر: قطاع الطاقة يمكنه أن يكون مجالا أساسيا لتعزيز العلاقات الإقتصادية بين البلدين: تاريخ التصفح 2020/07/24.

http://akhbars.magreb.com/regional/1262977.-2017.

21-دعوة في الجزائر لترقية التعاون والشراكة الثنائية مع موريتانيا، 1-05-2018، تاريخ التصفح: 2020/07/23.

22-https://www.anbaa.info/?p=40795

23-www.marsadz.com/2019.vu:02-11-2020.

24-African Developement Bank Group,AfricaEconomic 2020.

25- https://www.afdb.org/en/countries/vu:10-1-2020.10:4